

Distr.: Limited
8 March 2010
Arabic
Original: English



لجنة استخدام الفضاء الخارجي

في الأغراض السلمية

اللجنة الفرعية القانونية

الدورة التاسعة والأربعون

فيينا، ٢٢ آذار/مارس - ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

معلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية

والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء

معلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية

فيما يتعلق بقانون الفضاء

مذكّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	أولاً - مقدّمة
٢	ثانياً - الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية
٢	المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتنقلة
٥	المنظمة الدولية للاتصالات الفضائية
٩	المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية

* A/AC.105/C.2/L.277



أولاً - مقدّمة

١- اتفقت الجمعية العامة، في قرارها ٨٦/٦٤ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، على أن تنظر اللجنة الفرعية القانونية في دورتها التاسعة والأربعين في البنود التي أوصت بها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في دورتها الثانية والخمسين،^(١) بما في ذلك بند عنوانه "معلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء".

٢- وقد أعدت الأمانة هذه الوثيقة استناداً إلى المعلومات الواردة بحلول ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ من المنظمات الحكومية الدولية التالية: المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتحركة (IMSO)، والمنظمة الدولية للاتصالات الفضائية (Intersputnik)، والمنظمة الدولية للاتصالات الساتلية (ITSO). وثمة مزيد من المعلومات المفصلة عن المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتحركة والمنظمة الدولية للاتصالات الساتلية في ورقة غرفة اجتماعات (A/AC.105/C.2/2010/CRP.3).

ثانياً - الردود الواردة من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية

المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتحركة

استند إنشاء المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتحركة إلى اتفاقية المنظمة الدولية للاتصالات البحرية الساتلية (إنمارسات)، برعاية المنظمة البحرية الدولية. وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ١٦ تموز/يوليه ١٩٧٩.

وكان الغرض من الاتفاقية وضع أحكام بشأن الحيز الضروري من الفضاء لتحسين الاتصالات البحرية، وعلى وجه التحديد لتحسين الاتصالات من أجل سلامة الأرواح في البحر واتصالات النظام العالمي للاستغاثة والسلامة في البحر. ثم اتسع نطاق ذلك الغرض فيما بعد من خلال تعديلات أدخلت على الاتفاقية لتوفير الحيز من الفضاء اللازم للاتصالات المتحركة البرية وللاتصالات من أجل الطيران، وتغير اسم المنظمة في عام ١٩٩٤ فأصبح المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتحركة تعبيراً عن هذا التعديل في الغرض منها.

وفي عام ١٩٩٨، اعتمدت تعديلات أدخلت على الاتفاقية لتحويل هيكل أعمال المنظمة إلى هيكل شركة مخصصة، مع الاحتفاظ بالإشراف الحكومي الدولي على بعض الالتزامات

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٢٠ (A/64/20)، الفقرات ٢٢٤ و٢٢٦ و٢٢٧.

بتوفير الخدمات العامة، وعلى وجه التحديد النظام العالمي للاستغاثة والسلامة في البحر. وجرى تنفيذ هذه التعديلات اعتباراً من ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

واليوم، تضم عضوية المنظمة الحكومية الدولية التي تمخضت عنها عملية الخوصصة ٩٤ دولة عضواً وهي تمارس أعمالها من خلال جمعية الأطراف واللجنة الاستشارية (المؤلفة من ممثلي الدول الأعضاء التي تعينها الجمعية) والمديرية التي يرأسها المدير العام، وهو في الوقت ذاته المسؤول التنفيذي الأول والممثل القانوني للمنظمة.

وبعد أن اعتمدت جمعية المنظمة البحرية الدولية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، القرار A.1001(25) بشأن معايير توفير نظم الاتصالات الساتلية المتنقلة في النظام العالمي للاستغاثة والسلامة في البحر، الذي وضع مبادئ توجيهية واضحة لفتح باب توفير خدمات النظام المذكور لأي مشغل ساتلي يلي نظامه المعايير، ولتوسيع مسؤوليات المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتنقلة بحيث تشمل الإشراف على هؤلاء المشغلين الساتليين، اعتمدت في عام ٢٠٠٨ التعديلات على الاتفاقية التي ترمي إلى توسيع وظائف الإشراف التي تضطلع بها المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتنقلة لتشمل جميع الموردّين في المستقبل.

وفي عام ٢٠٠٦، اعتمدت المنظمة البحرية الدولية لوائح جديدة لنظام التعرف والتعقب الطويل المدى، وعدلت الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحر تبعاً لذلك (القاعدة 1-19/V من الاتفاقية، والتي دخلت حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨). ودعت المنظمة البحرية الدولية أيضاً المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتنقلة إلى أن تضطلع بعملية حكومية دولية لمراجعة واستعراض هيكل نظام التعرف والتعقب الطويل المدى، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ النظام المذكور في حينه. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اعتمدت المنظمة البحرية الدولية القرار MSC.275(85) الصادر عن لجنة الأمان البحري، الذي عُيّن فيه المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتنقلة رسمياً بوصفها منسق نظام التعرف والتعقب الطويل المدى المسؤول عن أداء تلك الوظائف.

ورأت جمعية المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتنقلة، في دورتها العشرين التي عقدت في مالطة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ضرورة تحسين تعديلات عام ٢٠٠٦ على اتفاقية المنظمة، وأقرت برغبة الدول الأعضاء في المنظمة في تشجيع نمو بيئة سوق تستهدف المنافسة في مجال تقديم خدمات نظام الاتصالات الساتلية المتنقلة حاضراً ومستقبلاً من أجل النظام العالمي للاستغاثة والسلامة في البحر، وأكدت أن ثمة حاجة إلى ضمان الاستمرارية في تقديم خدمات النظام العالمي للاستغاثة والسلامة في البحر من خلال

عملية إشراف حكومية دولية. وأكدت الجمعية أيضا استعداد الدول الأعضاء في المنظمة لأن تضطلع المنظمة بوظائف ومهام منسق نظام التعرف والتعقب الطويل المدى، وفقا للقرارات التي اتخذتها المنظمة البحرية الدولية ورهنا بشروط الاتفاقية.

ولذلك قررت جمعية المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتنقلة أن تنقض القرار المتخذ في دورتها الثامنة عشرة باعتماد تعديلات عام ٢٠٠٦؛ واعتمدت تعديلات عام ٢٠٠٨ التي تتضمن كليا تعديلات عام ٢٠٠٦؛ وقررت أيضا ضرورة تطبيق تعديلات عام ٢٠٠٨ بصورة مؤقتة اعتبارا من ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، حتى دخولها رسميا حيز النفاذ وفقا للمادة ١٩ من اتفاقية المنظمة. وأشارت الجمعية إلى ضرورة أن تنصرف الدول الأعضاء، في علاقاتها بعضها مع بعض ومع المنظمة، في إطار معطيات دساتيرها وقوانينها ولوائحها الوطنية، كما لو كانت التعديلات نافذة كليا اعتبارا من ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

ومنذ ذلك الحين، تشارك المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتنقلة كليا في اختبار وتنفيذ نظام التعرف والتعقب الطويل المدى في كل أرجاء العالم، كجزء من مهامها بوصفها منسق النظام المذكور. وأقيم عدد متزايد من مراكز بيانات النظام طوال عام ٢٠٠٩ من جانب حكومات تعمل بمفردها أو جماعيا على السواء. وتعتمد المنظمة إلى إدماج مراكز البيانات في بيئة تشغيل النظام بعد نجاح استكمال الاختبارات الإلزامية. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٩ كانت المنظمة قد دمجت ٣٦ مركز بيانات للنظام في مرحلة التشغيل. وتوفر هذه المراكز، إضافة إلى مراكز البيانات النموذجية الأولية الستة التي أدمجت في عام ٢٠٠٨، خدمات النظام إلى ما مجموعه ٧١ حكومة وأكثر من ٩٠ في المائة من الأساطيل التجارية في العالم.

ويجري حاليا اختبار المزيد من مراكز بيانات نظام التعرف والتعقب الطويل المدى، ومن المرتقب إدماجها في هذا النظام من جانب المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتنقلة في عام ٢٠١٠. وبذلك يصل مجموع عدد مراكز البيانات هذه المشاركة في النظام حوالي ٦٥ مركزا.

والمنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتنقلة، بوصفها منسق النظام، مسؤولة أيضا عن المراجعة والاستعراض السنويين لمراكز بيانات النظام. ورغبة في إقامة علاقة رسمية بين المنظمة، بوصفها منسق النظام، ومراكز بيانات النظام بغية القيام بعملية المراجعة والاستعراض، وضعت جمعية المنظمة اتفاقا لخدمات النظام. وفي عام ٢٠٠٩، أبرمت المنظمة ٣٣ اتفاقا لخدمات النظام مع حكومات مختلفة و/أو مشغلي مراكز بيانات النظام.

واستمرت المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتنقلة أيضا في إشرافها على المورد العالمي الوحيد للنظام العالمي للاستغاثة والسلامة في البحر، وهو شركة إنمارسات المحدودة، وتابعت

التطورات وأجرت اتصالات ضمن دوائر الصناعة لكي تستكشف من هم مورّدو الاتصالات الساتلية المتنقلة المحدد الذين يودون أن يُعترف بهم كمورّدي خدمات للنظام العالمي للاستغاثة والسلامة في البحر.

وفي السنوات الأخيرة، ما فتى نطاق الاتصالات الساتلية المتنقلة يتسع بسرعة مطردة، وهناك الآن عدة خيارات مختلفة فيما يتعلق بتصميم ومقدرة الخدمات الجديدة. ومن شأن اعتماد جمعية المنظمة البحرية الدولية القرار A.1001(25) أن يعزز توسيع السوق، الأمر الذي من المرجح جدا أن يحدث في سياق مراجعة الفصل الرابع (الاتصالات الراديوية) من الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحر، وأن يوفر فرصة لتحديد خدمات أكثر فعالية بما يمكن من الاستفادة من القدرات المتطورة والكوكبات الساتلية غير الثابتة بالنسبة إلى الأرض. والمنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتنقلة ناشطة في استكشاف سبل تيسير هذا التوسع.

المنظمة الدولية للاتصالات الفضائية

ألف - معلومات خلفية

أنشئت المنظمة الدولية للاتصالات الفضائية (إنترسبوتنيك) في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ عقب إبرام الاتفاق بشأن إنشاء النظام الدولي "إنترسبوتنيك" ومنظمة الاتصالات الفضائية،^(٢) وصيغته المعدلة بالبروتوكول المتعلق بتعديلات اتفاق إنشاء النظام الدولي "إنترسبوتنيك" ومنظمة الاتصالات الفضائية المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

باء - عضوية المنظمة الدولية للاتصالات الفضائية

حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، كانت حكومات الدول التالية وعددها ٢٥ أعضاء كاملة العضوية في "إنترسبوتنيك": الاتحاد الروسي، أذربيجان، أفغانستان، ألمانيا، أوكرانيا، بلغاريا، بولندا، بيلاروس، تركمانستان، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جورجيا، رومانيا، طاجيكستان، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، كوبا، منغوليا، نيكاراغوا، الهند، هنغاريا، اليمن.

(٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٨٦٢، الرقم ١٢٣٤٣.

جيم- الأطراف الموقّعة في المنظمة الدولية للاتصالات الفضائية

حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عيّنت الدول الأعضاء في "إنترسبوتنيك" ٢١ جهة موقّعة لدى "إنترسبوتنيك"، من بين منظمات و/أو إدارات الاتصالات الوطنية.

وتسعى حكومة كازاخستان، بعد أن وافقت على البروتوكول الخاص بالتعديلات، إلى تعيين جهة موقّعة من أجل التوقيع على اتفاق التشغيل الخاص بإنترسبوتنيك. وقد شاركت شركة Kazsatnet التي تملكها الدولة، بصفة مراقب، في الاجتماع العاشر الذي عقدته لجنة العمليات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

دال- شركات المنظمة الدولية للاتصالات الفضائية

تجري عملية الخوصصة التدريجية لمنظمة "إنترسبوتنيك" من خلال إنشاء مجموعة من الشركات تتولى معظم الأعمال الرئيسية التي تقوم بها المنظمة. وتحقق هذه الشركات هدف تنويع الأعمال التجارية وتتألف بالدرجة الأولى من مشاريع تجارية تسيطر عليها شركة إنترسبوتنيك القابضة المحدودة، وهي الشركة الفرعية التي تملكها إنترسبوتنيك كلياً والتي أنشئت في عام ٢٠٠٥، في ثلاث دول أعضاء في كومنولث الدول المستقلة (الاتحاد الروسي وطاجيكستان وقيرغيزستان).

وعلى الرغم من تعقيد الحالة الاقتصادية والمالية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية وانخفاض قيمة العملات المحلية بنسبة ١٠-١٥ في المائة، فقد ارتفعت عائدات شركة إنترسبوتنيك القابضة في عام ٢٠٠٩ مقارنة بالسنة السابقة. وقد برّر نجاح مجموعة الشركات بأكملها قرار إنشاء شركة إنترسبوتنيك القابضة.

وعلاوة على الدور الاقتصادي الذي تضطلع به، تساعد شركة إنترسبوتنيك القابضة منظمة "إنترسبوتنيك" على توسيع تعاونها مع البلدان التي توجد فيها شركات إنترسبوتنيك القابضة. وفي هذه البلدان، تقدم إنترسبوتنيك أحدث الحلول في مجال الاتصالات أو البث، بأي مقياس كان، إلى السلطات والشركات الخاصة والأفراد. وتسخر شركة إنترسبوتنيك القابضة هذه الخبرة لإطلاق مشاريع أعمال مماثلة في دول أعضاء أخرى في منظمة إنترسبوتنيك تبدي اهتماماً بأنشطتها.

هاء- التعاون مع المنظمات الدولية

طالما شاركت إنترسبوتنيك في الأنشطة الدولية التي ترمي إلى تعميق وتعزيز التعاون البناء مع غيرها من المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية في مجالي قانون الفضاء والاتصالات الساتلية.

وفيما يلي بعض المنظمات والهيئات الأخرى التي تشارك فيها إنترسبوتنيك بصفة عضو أو مراقب دائم: لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وقطاع الاتصالات الراديوية في الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومجلس الاتصالات الساتلية لآسيا والمحيط الهادئ، والمنتدى العالمي للمحطات الطرفية ذات الفتحة الصغيرة جدا، والمعهد الدولي لقانون الفضاء، ورابطة القانون الدولي، والأكاديمية الدولية للاتصالات السلكية واللاسلكية، والرابطة الوطنية لهيئات التلفزيون والإذاعة (الاتحاد الروسي)، والكمونولث الإقليمي في ميدان الاتصالات، واتحاد رواد الفضاء (الاتحاد الروسي)، والمركز الدولي لقانون الفضاء في إطار معهد ف. م. كوريتسكي للدولة والقانون التابع للأكاديمية الوطنية للعلوم في أوكرانيا.

وقد شارك ممثلو إنترسبوتنيك بنشاط في أعمال عدد من لجان الكومونولث الإقليمي في ميدان الاتصالات وأفرقة عمله، والتي تضم إدارات الاتصالات في كومونولث الدول المستقلة وبلدان البلطيق وأوروبا الوسطى والشرقية. ومن أهم هيئات الكومونولث الإقليمي في ميدان الاتصالات الفريق العامل المعني بتنقيح الصكوك التأسيسية لهذا الكومونولث. وهو مسؤول عن صوغ الوثائق اللازمة لإنشاء منظمة دولية تدعى "الكومونولث الإقليمي في ميدان الاتصالات"، على أساس رابطة الكومونولث الإقليمي في ميدان الاتصالات، وهي كيان قانوني بموجب القانون الروسي. وإنترسبوتنيك مصممة، استنادا إلى ٣٧ سنة من الخبرة في المسائل الإدارية والتكنولوجية والقانونية، على مواصلة مساعدة الكومونولث الإقليمي على إقامة منظمة دولية متخصصة جديدة.

ويشارك ممثلو إنترسبوتنيك أيضا في أعمال لجنة الكومونولث الإقليمي المعنية بتنسيق التعاون الدولي. ومهمة اللجنة هي تدعيم التعاون بين الدول الأعضاء في الكومونولث الإقليمي والحرص على توافق مصالح تلك البلدان مع مصالح شركائها، والعمل في الوقت ذاته على إيجاد فضاء للمعلومات والاتصالات ليكون جزءا أصيلا في البنية التحتية العالمية للمعلومات.

وفضلا عن ذلك، فإن إنترسبوتنيك عضو في لجنة الكومونولث الإقليمي المعنية بالتوافق الكهرومغناطيسي في المرافق الإلكترونية الراديوية، وهي تنسق التعاون بين إدارات الاتصالات في الدول الأعضاء في الكومونولث الإقليمي، وذلك بتنظيم استخدام الترددات والحرص على كفاءة استخدام طيف الترددات وتوافق المعدات الإلكترونية الراديوية.

واو- تقديم المساعدة إلى إدارات الاتصالات ومشغلي السواتل في أنحاء العالم

بفضل وضع إنترسبوتنيك الحكومي الدولي، فإنها قادرة على أن تكون جهة اتصال مركزية لضمان كفاءة التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص في العالم بأسره.

وتمضي إنترسبوتنيك في تنفيذ البرامج المتعلقة باستعمال موارد الترددات/المدارات وفي تحليل المشاريع المماثلة كجزء من استراتيجية تنمية موارد الترددات/المدارات التي أقرتها هيئاتها التشريعية.

وعلى وجه الخصوص، استمرت إنترسبوتنيك في تنفيذ مشروع بالتعاون مع صانع النظم الساتلية الروسي، نظم ريشيتنينف للمعلومات الساتلية، ومشغل السواتل الإسرائيلي سبيسكوم. وشاركت الأطراف الثلاثة معا في مشروع لإطلاق سائل اتصالات وتشغيله في المدار الثابت بالنسبة إلى الأرض. وعمدت إنترسبوتنيك، في إطار هذا المشروع، إلى التوفيق بين مصالح الأطراف في سياق النظم القانونية المختلفة. ونتيجة لذلك، وقعت نظم ريشيتنينف للمعلومات الساتلية وسبيسكوم، في منتصف عام ٢٠٠٨، عقدا لتصنيع وإطلاق مركبة فضائية للاتصالات بحلول نهاية عام ٢٠١٠.

وساعد تنفيذ هذا المشروع صناعة الصواريخ والصناعة الفضائية في الاتحاد الروسي على اقتحام السوق العالمية لنظم السواتل الفائقة التطور، ودلل على قدرة إنترسبوتنيك على أن تكون حلقة وصل في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الدولية للاتصالات.

وترى إنترسبوتنيك إمكانية هائلة في المساهمة في إنشاء نظام اتصالات ساتلي يشمل كامل أراضي تركمانستان، إحدى دولها الأعضاء. ويجري الآن تحديد الشروط التقنية والاقتصادية لعملية التماس العطاءات المرتقبة. وسوف تتقدم نظم ريشيتنينف للمعلومات الساتلية بوصفها مصنعا لسواتل اتصالات وموردا لخدمات الإطلاق.

وقد نجحت إنترسبوتنيك في تنفيذ مشروع جديد يرمي إلى الارتقاء بنظام هوائيات وتجديده في مركز كارييه للاتصالات الساتلية في كوبا. وقد أطلق المشروع بموجب قرار اتخذته اللجنة الروسية الكوبية الحكومية الدولية المعنية بالتعاون في مجالات التجارة والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا. ويبرهن اختيار إنترسبوتنيك لتقوم بتنفيذ المشروع على ما تحظى به درايتها الفنية من احترام في نظر كوبا والاتحاد الروسي على السواء.

زاي - إدارة تبليغ جديدة

في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قررت وزارة الاتصالات وحوسبة المعلومات في بيلاروس أن تتوقف عن الاضطلاع بدور إدارة التبليغ عن إنترسبوتنيك إلى الاتحاد الدولي للاتصالات، وطلبت إلى إنترسبوتنيك الدخول في اتفاق مع إدارة أخرى للإضطلاع بمهمة التبليغ. لذلك، كلف المجلس ولجنة العمليات، في اجتماع مشترك لهما في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، المدير العام بإجراء مشاورات مع إدارات الاتصالات المهمة في الدول الأعضاء لدى إنترسبوتنيك وب توقيع اتفاق مع إدارة تبليغ جديدة. وفي أعقاب تلك المشاورات، قبلت إدارة الاتصالات في الاتحاد الروسي أن تضطلع بهذه المهمة. وفي الوقت الراهن يخضع مشروع اتفاق بين إنترسبوتنيك والاتحاد الروسي لاستعراض الحكومة. وحالما يوقع الاتفاق سيكتسب صفة معاهدة دولية.

وكجزء من التعاون مع إدارة التبليغ الجديدة، وقّعت إنترسبوتنيك أيضا اتفاقا مع المؤسسة الاتحادية، المركز الرئيسي للترددات الراديوية في الاتحاد الروسي، ينص على تقديم الدعم التقني إلى إدارة الاتصالات في الاتحاد الروسي في إطار دورها بوصفها الإدارة المبلغة.

ومن القرارات الهامة أن تقرر الهيئات التشريعية لمنظمة إنترسبوتنيك كيفية تنظيم إجراءات التعاون بين إنترسبوتنيك والاتحاد الدولي للاتصالات والإدارة المبلغة فيما يتعلق بمورد المدار/التردد لدى إنترسبوتنيك. وقد أعدت المديرية مشروع صيغة جديدة من إجراءات التبليغ، من شأنها أن تحل محل وثيقة مماثلة تستخدم منذ عام ١٩٩٤ ولكنها تقادمت إذ أنها لم تعد تجسد تجربة التعاون بين إنترسبوتنيك والاتحاد الدولي للاتصالات والإدارة المبلغة.

وقد لخصت المديرية وأخذت في الحسبان قدر الإمكان جميع التعليقات والمقترحات الواردة من الدول الأعضاء والأطراف الموقعة فيما يتعلق بالصيغة الجديدة من إجراءات التبليغ، والتي أقرتها لجنة العمليات في إنترسبوتنيك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وحالما يقر مجلس إنترسبوتنيك الصيغة الجديدة من إجراءات التبليغ في نيسان/أبريل ٢٠١٠، سوف تدخل هذه الإجراءات حيز النفاذ وتمكّن إنترسبوتنيك من الاستفادة من المستوى الجديد من الحماية القانونية الدولية لمورد المدار/التردد لديها. كما ستزيد إجراءات التبليغ الجديدة أيضا من كفاءة تعاونها مع الاتحاد الدولي للاتصالات ومع الإدارة المبلغة.

المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية

اتخذت جمعية الأطراف في المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية، في اجتماعها الثاني والثلاثين، الذي عقد في إستوريل في البرتغال، مقررا بشأن عدد من المسائل الرئيسية، ومنها أصول

التراث المشترك لدى الأطراف، الذي يتألف من مواقع مدارية وما يرتبط بها من تخصيصات ترددات تستخدمها إنتيلسات الآن، ومرامي وأهداف المنظمة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وهي توسيع رقعة التوصيلية الساتلية بالنطاق العريض لتشمل العالم بأسره، واستمرار قيام إنتيلسات بتوفير خدمات الاتصالات العامة الدولية في سوق مالية واقتصادية تشكو بشكل متزايد من عدم اليقين. وانتخبت الجمعية خوسيه توسكانو لمنصب المدير العام والمسؤول التنفيذي الأول لمدة أربع سنوات، حتى تموز/يوليه ٢٠١٣.

وفي أثناء عام ٢٠٠٨، تم شراء شركة إنتيلسات المحدودة من جانب شركة سيرافينا القابضة المحدودة، وهي شركة أنشئت اعتماداً على أسهم استثمار خاصة بمشورة شركة BC Partners (سيلفر ليك، كاليفورنيا) وغيرها. وبما أن عملية الشراء تناولت نقل سلطة التصرف بتراخيص إنتيلسات إلى المالكين الجدد، وعلى وجه التحديد التراخيص التي تخول إنتيلسات سلطة التصرف بالمواقع المدارية وما يرتبط بها من تخصيصات تردد في إطار التراث المشترك لدى الأطراف، فقد عملت إنتيلسات والمشترون على نحو وثيق للاطمئنان إلى أن عملية النقل لن تؤثر على التزامات إنتيلسات بتوفير الخدمات العامة ولا على سلامة التراث المشترك لدى الأطراف، وأنها ستنهض بتقديم خدمات جديدة. وتدعيما لهذه الجهود، قامت لجنة الاتصالات الاتحادية في الولايات المتحدة، في شباط/فبراير ٢٠٠٨، بتعديل التراخيص الساتلية الصادرة سابقاً لصالح إنتيلسات من أجل استخدام تلك الموارد المدارية بحيث ترسخ على نحو أوضح الطبيعة المستدامة لالتزامات إنتيلسات بتوفير الخدمات العامة. وقد اتخذ ذلك القرار بالتنسيق مع وزارة الخارجية الأمريكية وإنتيلسات.

وواصلت المنظمة النهوض بمبادرة البنية التحتية الساتلية العالمية للنطاق العريض، التي عرضت أمام القمة العالمية لمجتمع المعلومات كمساهمة لضمان إمكانية النفاذ إلى الإنترنت العالية السرعة في المناطق الريفية والمناطق التي تفتقر إلى الخدمات في العالم.